الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.3/2021/CRP.1
30 August 2021
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة الطاقة
الدورة الثالثة عشرة
دورة افتراضية، 20-21 أيلول/سبتمبر 2021

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

حلقة نقاش: الأولويات الإقليمية في مجال الطاقة للفترة 2021-2025

موجز

هذه الوثيقة هي ورقة معلومات أساسية لحلقة نقاش بشأن الأولويات الإقليمية في مجال الطاقة للفترة 2021-2025. تتضمن الوثيقة عرضاً للتحديات التي تواجه المنطقة العربية في مجالات الطاقة المستدامة والصناعات الاستخراجية، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الدائري للكربون، وإمكانية استخدام الهيدروجين كمحركٍ للتنمية المستدامة. وتؤكد الوثيقة على ضرورة توسيع نطاق الحصول على الطاقة المتجددة في المناطق الريفية، ودراسة المفاضلات بين مصادر الطاقة المتجددة والتنوع البيولوجي، وتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة في قطاع المباني، وتحسين الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة، وزيادة المنعة إزاء تغيُّر المناخ.

ولجنة الطاقة مدعوة إلى المشاركة في حلقة النقاش وإثراء محتواها من خلال استعراض التحديات الوطنية وطرح أفكار للمستقبل.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1	3
الفصل		
أولاً- التحديات في المنطقة العربية	2	3
ثانياً- برامج وشراكات للانتقال إلى نُظُم الطاقة المستدامة.....	9-3	4
ثالثاً- العمل المقترح للإسكوا في مجال الطاقة في الفترة 2020-2025	19-10	5
رابعاً- مواضيع البحث والمناقشة	21-20	7

مقدمـة

1- أُعدت هذه الوثيقة من أجل توجيه حلقة النقاش بشأن الأولويات الإقليمية في مجال الطاقة للفترة 2021-2025. وتقدم الوثيقة لمحة عامة عن التحديات التي تواجه المنطقة العربية، وتطرح توجيهات استراتيجية لعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في ما يتعلق بالطاقة المستدامة والصناعات الاستخراجية، والاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الدائري للكربون، وإمكانية استخدام الهيدروجين كمحركٍ للتنمية المستدامة، وكفاءة استخدام الطاقة في قطاع المباني، وتحسين الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة، وزيادة المنعة إزاء تغيُّر المناخ.

أولاً- التحديات في المنطقة العربية

2- للطاقة دور رئيسي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لكن المنطقة العربية تواجه تحديات هائلة تحول دون حصول أجيال الحاضر والمستقبل على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة بأسعار معقولة، وتحقيق هدف التنمية المستدامة 7 الذي تنص عليه خطة عام 2030 للتنمية المستدامة. وتشمل التحديات هذه ما يلي:

(أ) اتساع الفجوة بين البلدان العربية من حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتفاوت في قدرة هذه البلدان للحصول على الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة؛

(ب) غياب أو عدم فعالية إدارة جانب الطلب، ما يسهم في تدني الكفاءة في استخدام موارد الطاقة، فيزيد الطلب على الطاقة الذي تضاعف في المنطقة العربية منذ عام 1990؛

(ج) شدة الاعتماد على الوقود الأحفوري، سواء كمصدرٍ للدخل بالنسبة للبلدان المنتجة للنفط والغاز أو كمصدرٍ لإمدادات الطاقة المحلية، وسيكون لذلك كلفة كبيرة على الأجل الطويل؛

(د) التباين في أسعار الطاقة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الدعم الذي يدفع نحو تسارع تنامي الطلب، وبالمقابل فهو أداة هامة للحد من الطلب في الأجلين المتوسط والطويل؛

(هـ) مع أن الحصول على الطاقة كاد يصبح شاملاً للجميع في المنطقة، لا تزال خدمات الكهرباء الأساسية، على أهميتها البالغة، مقطوعة عن شريحة واسعة من سكان الريف، ولا سيما في أقل البلدان العربية نمواً، وقد قُدرت هذه الشريحة بحوالي 45 مليون إنسان في عام 2019. واستمرار هذا الانقطاع ستكون له تداعيات كبيرة على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة غير الهدف 7؛

(و) قلة الاستفادة من موارد الطاقة المتجددة، رغم أنها متوفرة بكثرة في المنطقة العربية؛

(ز) تباطؤ التقدم نحو خفض كثافة الطاقة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة. هذا، ويمثل قطاع المباني أكثر من ثلثي إجمالي الاستهلاك السنوي للكهرباء في المنطقة؛

(ح) الافتقار إلى آليات التمويل التي يسهل الوصول إليها، والتراخي في إجراءات الإنفاذ، ونقص الأخصائيين المهرة، ما يبطئ التقدم في تحقيق المقصدين 7-2 و7-3 من أهداف التنمية المستدامة، علاوة على

ما تشهده المنطقة من تأُخرٍ في التحول إلى الطاقة المتجددة، والعراقيل التي تواجهها في تحقيق مقاصد الكفاءة في استخدام الطاقة؛

(ط) أوجه العجز في الحوكمة، والافتقار إلى التنوع الاقتصادي والاستثمار الاجتماعي والتخطيط الطويل الأجل، ما يعرِّض البلدان العربية، وخاصة البلدان المعتمِدة على التصدير، لتقلبات الأسعار؛

(ي) انعدام الاستقرار السياسي والصراع، ما يقوِّض خطط الحكومة للانخراط بجدية في الأنشطة المتصلة بقطاع الطاقة التي تهدف إلى تطوير نُظُم الطاقة المستدامة ومعالجة التطورات الاجتماعية والاقتصادية؛

(ك) تفاقم التدهور البيئي، وتزايد البصمة الكربونية، وتلوث الهواء المحيط، وهذه العوامل تمثل شواغل صحية خطيرة، تصنَّف المنطقة العربية بسببها كإحدى أكثر مناطق العالم تلوثاً.

ثانياً- برامج وشراكات للانتقال إلى نُظُم الطاقة المستدامة

3- تتولى الإسكوا مسؤولية التوجيه نحو التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية. وتُصدِر، لهذه الغاية، دراسات، وتُطوِر أدوات تفاعلية لمحاكاة السياسات، وتدعم السياسات العامة بالاستناد إلى الأدلة، وتبني قدرات الحكومات على صياغة سياسات التنمية المستدامة وتنفيذها.

4- وتعمل الأمانة التنفيذية للإسكوا مع الدول الأعضاء على توطيد الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية. ستركّز الأمانة التنفيذية، خلال الفترة 2021-2025 على تحسين أداء الطاقة من خلال تشجيع المباني الموفِّرة للطاقة، وستقدم الدعم لتحديد واجتذاب مصادر التمويل المحتملة لبرامج التحول إلى نُظُم الطاقة المتجددة. إضافةً إلى ذلك، ستعمل الأمانة التنفيذية على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع سياسات متكاملة لزيادة الأمن المائي، والزراعة المستدامة من أجل تحسين الأمن الغذائي، واتخاذ إجراءات مدروسة للتصدي لتغيُّر المناخ. وستقدِّم الأمانة التنفيذية، من خلال اللجان الفرعية والمركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ، الدعم لتنسيق الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية على الصعيد الإقليمي.

5- وستعزز الإسكوا شراكتها الاستراتيجية والتاريخية من أجل الأولويات الإقليمية مع جامعة الدول العربية، ولا سيما في رصد التقدم في تنفيذ خطة عام 2030 واتفاق باريس والاستراتيجيات الإقليمية، والإبلاغ عن ذلك التقدم. وتتعاون المنظمتان في بُعدين معياريين مرتبطين بتنمية القدرات، وهما التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتصل بالطاقة والكهرباء والمياه والأمن الغذائي والبيئة والأرصاد الجوية وتغيُّر المناخ، وغير ذلك من التحديات الإنمائية الإقليمية والمشتركة بين البلدان.

6- كما تتعاون الإسكوا مع البنك الإسلامي للتنمية الذي يؤدي دوراً هاماً في المنطقة. وتغطي الشراكة بشأن أولويات الطاقة الإقليمية عدداً من المجالات، بما في ذلك ممرات النقل بوصفها عامل تيسير للتجارة يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وإيجاد فرص العمل؛ ودمج تغيُّر المناخ في خطط التنمية الوطنية؛ ودور البرلمانات في تعزيز خطة عام 2030 ورصد تنفيذها.

7- ويقتضي التحوّل إلى نُظُمِ طاقةٍ أكثر استدامة في المنطقة العربية إجراءَ تغييرات في مزيج الطاقة، وتوفير مزيد من مصادر التمويل تعوّض عن عدم كفاية الاستثمارات الحالية في الطاقة. وتدعم الأمانة التنفيذية للإسكوا الدول الأعضاء في وضع سياسات تعزّز كفاءة استخدام الطاقة وتشجّع الاستثمار في الطاقة المتجددة. كما تضطلع باستعراض وضع تمويل مشاريع الكفاءة في استخدام الطاقة والطاقة المتجددة في الدول الأعضاء، وبالإضاءة على ما أُنجز من إصلاحاتٍ على صعيد السياسة العامة وأسهمَ في إحداث تحوّل في الأسواق المعنية في المنطقة. وهذه الجهود تمكن الدول الأعضاء من تحسين الجدوى الاقتصادية للمشاريع، وبالتالي تلبية شروط الأهلية للحصول على التمويل من المصارف وغيرها من المصادر.

8- وخلال الفترة 2021-2025، ستقدم الأمانة التنفيذية للإسكوا المشورة للدول الأعضاء بشأن الأدوات المتاحة لتمويل الانتقال إلى نُظُم الطاقة المستدامة، وبناء قدراتها في الحصول على التمويل، وتحديد السُبُل المناسبة للاستفادة من فرص التمويل الدولي لمشاريع الطاقة النظيفة. وستبذل الأمانة التنفيذية للإسكوا أيضاً جهوداً لتيسير الشراكات مع مؤسسات البحوث وكيانات الأمم المتحدة، وتعزيز التنسيق بين مختلف الأطراف، ومساعدة الدول الأعضاء في معالجة الآليات التي تشوه الأسعار عن طريق إلغاء دعم الطاقة بطريقة مناسبة، واعتماد ضرائب انبعاثات الكربون، وتوفير حوافز للتكنولوجيات النظيفة، مثل الطاقة المتجددة لاستخراج الكربون واحتجازه واستخدامه وتخزينه.

9- وبالإضافة إلى ما سبق، ستساعد الأمانة التنفيذية للإسكوا الدول الأعضاء على الإسراع باعتماد إطار اقتصادي دائري للكربون، وإدماج مبادئ الاقتصاد الدائري والاقتصاد الأخضر في المساهمات المحددة وطنياً لتحسين الكفاءة في استخدام الموارد وتدابير الإنتاج والاستهلاك المستدامين إلى جانب استخدام الطاقة المستدامة.

ثالثاً- العمل المقترح للإسكوا في مجال الطاقة في الفترة 2020-2025

10- ستدعم الأمانة التنفيذية للإسكوا عمل المجموعات الحكومية وأفرقة الخبراء، بغية تعزيز التبادل الإقليمي وبناء توافقٍ للآراء بشأن التحديات الإقليمية التي تؤثّر سلباً على القدرة على صياغة وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتغيُّر المناخ على الصعيدين الوطني والعالمي. وستضطلع بتيسير الوصول إلى مجموعات البيانات المناخية الإقليمية، وأدوات نُظُم المعلومات الجغرافية، والمواد التقنية للعمل المناخي المتكامل من خلال المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ ومركز المعرفة الإقليمي التابع للمبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية (ريكار).

11- وستنشئ الإسكوا أيضاً منصة للتنسيق بشأن مخاطر استثمارات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة (DREEI)، يشمل دورها التنسيق بين القطاع الخاص ومصارف التنمية المتعددة الأطراف وحكومات الدول العربية الأعضاء من أجل الحد من مخاطر استثمارات الطاقة المستدامة.

12- وستعمل الأمانة التنفيذية للإسكوا على إسداء المشورة للدول وبناء قدرات مؤسساتها في وضع الأطر والبرامج اللازمة لتعميم تنفيذ تدابير فعالة في تحقيق كفاءة استخدام الطاقة في قطاع المباني. وستوفر الدعم لتنفيذ

برنامج واسع النطاق لإعادة تجهيز المباني يرمي إلى زيادة كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات كافة، وإلى تحسين أو استبدال المعدّات والأجهزة ذات الكفاءة الضعيفة، وذلك لتعزيز استدامة الطاقة في المباني القائمة.

13- وستوسع الإسكوا من إمكانات الحصول على الطاقة المتجددة من خلال مشاريع ميدانية للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة لتمكين رائدات الأعمال، مع تحقيق فوائد مباشرة لتحقيق المساواة بين الجنسين، والحصول على الطاقة النظيفة بصورة موثوقة وبتكلفة ميسورة، وتطبيق الممارسات المستدامة في مجالات المياه والغذاء والبيئة، وذلك استناداً إلى النجاحات التي حققتها المبادرة الإقليمية لتعزيز تطبيقات الطاقة المتجددة صغيرة السِعة في المناطق الريفية في المنطقة العربية وما أفضت إليه من نواتج حظيت بدعم من الحكومة السويدية منذ عام 2017. وستستمر مرحلة المتابعة في التأكد من توخي الاستدامة في المبادرة الإقليمية، ومن تأثيرها الداعم لتطبيقات الطاقة المتجددة صغيرة السِعة والشاملة.

14- وستنشئ الإسكوا منصة إقليمية متعددة الأطراف بشأن التنوع البيولوجي للنظر في المفاضلات والمخاطر التي يتعرض لها التنوع البيولوجي عند توسيع القدرة على توليد الطاقة المتجددة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والوقود الأحيائي.

15- وستنفذ الإسكوا خطة لبناء قدرات المؤسسات الحكومية، من خلال منصة التعلُّم الإلكتروني التي أنشأتها من أجل دعم برامج إعادة التدريب وإعادة تشكيل المهارات لتمكين المرأة والشباب في الوظائف الخضراء؛ ومن خلال المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ (ACCCP) من أجل دعم إطار الاقتصاد الدائري للكربون.

16- وستُجري الإسكوا دراسة حول تنفيذ إطار الاقتصاد الدائري للكربون في المنطقة، لدعم خطط التحول المستمرة لسلاسل القيمة الخاصة بالصناعات الاستخراجية، ولدعم الدول الأعضاء في تطوير استراتيجيات وطنية من أجل الانتقال إلى طاقة مستدامة.

17- وستسهل الإسكوا العملية بين الحكومات وتدعم هيئات الخبراء عن طريق الاضطلاع بما يلي:

(أ) تقديم الخدمات الفنية للجنة الطاقة التابعة للإسكوا وفريق الخبراء المعني بالوقود الأحفوري؛

(ب) توسيع نطاق عمل فريق الخبراء المعني بالوقود الأحفوري لتنفيذ دعوات الأمين العام إلى اتخاذ إجراءات بشأن تحويل الصناعات الاستخراجية على الصعيد الإقليمي[1] كما جاء في موجز السياسة حول "تحويل الصناعات الاستخراجية من أجل تنمية مستدامة"، ودعم فريق العمل العالمي المعني بالصناعات الاستخراجية المزمع تشكيله؛

(ج) تقديم الخدمات الفنية للمجلس الوزاري العربي للكهرباء ولجنة الخبراء في مجال الكهرباء، ولجنة الخبراء في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة؛

---

(1) United Nations, Transforming Extractive Industries for Sustainable Development (May 2021), pp. 16-18. وعلى وجه الخصوص، تجدر ملاحظة الدعوات من 16 إلى 18 على الصفحة 18، حول التعاون الإقليمي والعالمي.

(د) إجراء اجتماعات لأفرقة الخبراء المتخصصة في مجالات المياه والطاقة والأمن الغذائي وتغيُّر المناخ، وغيرها من المجالات المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة.

18- وستعقد اجتماعات لأفرقة الخبراء المتخصصة في مجالات المياه والطاقة والأمن الغذائي وتغيُّر المناخ، وغيرها من المجالات المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة.

19- كما ستضع موجزات وتقارير عن السياسات المتعلقة بالطاقة، فضلاً عن مواد فنية حول المسائل المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة وتغيُّر المناخ.

رابعاً- مواضيع البحث والمناقشة

20- تهدف حلقة النقاش إلى تحديد أولويات للمنطقة العربية في السنوات المقبلة في مجال الطاقة، وذلك لتوجيه العمل الجماعي على الصعيد الإقليمي وعمل الأمانة التنفيذية للإسكوا.

21- ويمكن مناقشة جميع المواضيع المذكورة أعلاه، مع التركيز على ما يلي:

(أ) سياسات الطاقة في البلدان العربية، بما في ذلك الإصلاح التنظيمي، والاقتصاد الأخضر والدائري للكربون، والابتكار والتكنولوجيات الجديدة، وتمكين النساء والشباب ورجال الأعمال؛

(ب) تحديات معيّنة تواجهها البلدان العربية في هذه المجالات ووسائل التغلب عليها؛

(ج) مقترحات بشأن برنامج عمل الإسكوا المستقبلي في هذا الصدد.